

● العالم بين غنى بلا حدود وفقر بلا نهاية

■ ■ آية الله السيد هادي المدرسي *

انقسام الناس إلى فقراء مدقعين، وأغنياء متخمين، يؤدي - حتى على مستوى القرية- إلى الاختلال في التوازن، وظهور المشاكل، وحدوث التوتر في المجتمع وإنفلات الأمور، فكيف إذا حدث ذلك على مستوى العالم، وانقسم الناس في كل الأرض إلى «شمال» تزداد ثروته بأرقام خيالية، و «جنوب» يزداد فقره إلى حد العدم!.

إن نظرة عامة وشاملة إلى هذا العالم تُوقفنا على حقائق مؤسفة إلى حد الكارثة، حيث تنقسم الشعوب على وجه هذه البسيطة إلى: من يملك أكثر مما يريد، ومن لا يملك أبسط ما يحتاج إليه. وليست المشكلة مقتصرة على التفاوت بين الأغنياء والفقراء فقط بل إنها تشمل أيضاً مجالات أخرى مثل الأمراض والديون، ومسألة الديمقراطية والاستبداد. وفي الحقيقة فإن بعض هذه المشاكل هي نتاج بعضها الآخر، فالفقر يؤدي إلى انتشار المرض، و تراكم الديون.. كما أن الاستبداد يؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى الاستبداد. فأكثر من مليار ونصف المليار من سكان البلدان النامية يقل دخل الفرد فيها عن دولار واحد يومياً، وهناك سببان رئيسان وراء تدني مستوى دخل الفرد وهما: انكماش المعونات القادمة من الدول الغنية، وعدم بذل أي مجهود من قبل حكومات هذه البلدان لمكافحة الفقر.

ولا يقتصر الوضع الطبقي المزري هذا على دول العالم الثالث فقط، بل يشمل البلدان

* مفكر إسلامي، العراق.

المتقدمة أيضاً.

يؤكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول التنمية البشرية أن أغنى دول العالم يوجد فيها أكثر من ١٠٠ مليون شخص دخلهم تحت خط الفقر، و٣٧ مليوناً على الأقل عاطلين عن العمل، و١٠٠ مليون بلا مأوى، وحوالي ٢٠٠ مليون يقل متوسط العمر المتوقع لهم عن ٦٠ عاماً.

ولو أن البشرية كانت تُترك لكي يختار النشيطون مصيرهم، ويختار الكسالى مصيرهم أيضاً، لم نكن بحاجة إلى الحديث عن مشكلة الفقر والمرض والديون وما شابه ذلك. فلو لم يكن هنالك استبداد في احتكار الثروات، ولم تكن هنالك سرقة لقوت الفقراء، ولم يكن هنالك أقوياء يفرضون منهجهم على الضعفاء، ويصادرون الثروات ويحتكرون الخيرات، لو لم يكن كل ذلك لكانت الأوضاع جيدة، لا بمعنى أن الكل كان يعيش في رفاهية من الحياة، وأن المساواة الخيالية كانت هي السائدة على الأرض، بل بمعنى أن كل الشعوب كانت تجد الفرصة لكي تتقدم، وكل الأمم كانت تملك القدرة لكي تتطور، ومن لم يفعل كان هو المسؤول دون غيره، لكن الأمر ليس كذلك.

ففي بعض الأحيان يُعبّر عن الأوضاع المساوية للبشرية بتعبير «حياة الغاب» حيث إن الحيوانات القوية تفرض سيطرتها على الحيوانات الضعيفة، لكنني أجد أن وضع الغاب أفضل بكثير مما عليه الوضع العام للبشرية. فهنالك مجموعة من المفارقات، فالحيوان القوي لا يفترس الحيوان الضعيف، إلا دفعاً للجوع أو تأميناً للأمن، فهو يقتل الضعيف لكي يأكله أو لأنه يخاف منه، ولم نجد أن الحيوانات الكاسرة تمشي وتذبح الحيوانات الأضعف، لا لكي تأكلها أو تأمين شرّها، بل لكي تقضي عليها فحسب. إن الحيوان يأكل بمقدار جوعه، فإذا شبع فلا حاجة له إلى أن ينزوي على غيره ويقضي عليه.

ولم نجد أن الحيوانات القوية احتكرت أجساد الحيوانات الضعيفة، أو كدستها عندها لوقت الحاجة، فلا نجد النهم لدى الحيوانات، ولا الطمع فيما عند الآخرين، ولا الحسد عليهم. أما فيما يرتبط بالبشر فإن الأمر يختلف، فالأغنياء يأكلون ما يجدون، ويحتكرون ما لا يأكلون، ويجمعون ما لا يحتاجون، ويصادرون من الآخرين ما هم بأمس الحاجة إليه.

ولو كان وضع الغابة حاكماً على البشرية، لكانت الشعوب تملك على الأقل فرصاً متساوية في المعيشة، وكان باستطاعة الضعيف أن يصبح قوياً في يوم من الأيام، ولكن حينما يمنع القوي الضعفاء من أن يصبحوا أقوياء، ويمنع الغني الفقراء من أن يصبحوا أغنياء، فإن الوضع يكون أسوأ من وضع الغاب.

قد يقول قائل: إن هذه نظرة تشاؤمية فليس ما يسود الأرض شرّاً مطلقاً، كما أنه ليس خيراً مطلقاً.. لكن الحقيقة أن العالم في الصور والأفلام يختلف عما هو في الواقع

الذي تكشف عنه الأرقام، إن الإحصاءات أشد قسوة وأكثر تعبيراً عما عليه الواقع في هذا العالم.

يقول تقرير أذاعه البنك الدولي في ربيع عام ١٩٩٧ تناول قضية الفقر والثراء في العالم من خلال أغنى خمس دول وأفقر خمس بلاد، طبقاً لمؤشر متوسط دخل الفرد، وقد لا يكون هذا المؤشر كافياً للدلالة على حياة البشرية، ولكن إذا قفز الفارق بين الأدنى والأعلى في الدخل ليتجاوز مستوى الخمسمائة ضعف، أي أن كل دولار ينفقه فرد في أفقر البلاد يعادله أكثر من خمسمائة دولار ينفقها زميله في البلد الغني.. إذا حدث ذلك فإن متوسط الدخل يكون مؤشراً على نوعية الحياة. من هنا كان هذا التقرير ذا دلالة خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الذي أصدره هو البنك الدولي، الذي هو مسؤول -على مستوى العالم أيضاً- عن تقسيم الناس إلى أغنياء وفقراء، لأنه أداة بيد الأغنياء.

في أعلى السلم في هذا التقرير -حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي في سنة ١٩٩٥- يقع كل من لوكسمبورغ وسويسرا واليابان والنرويج والدانمارك، وفي أدنى السلم يقع موزمبيق وأثيوبيا وزائير وتنزانيا وبوروندي.

الملاحظ هنا أن الأكثر ثراء ينتمون جميعاً إلى أوروبا، ما عدا اليابان كاستثناء وحيد، في الوقت نفسه فإن الأشد فقراً ينتمون جميعاً إلى أفريقيا، جنوب الصحراء.

الأعلى دخلاً على الإطلاق يعتبر لوكسمبورغ، حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في العام ١٩٩٥ إلى ٤١,٢ ألف دولار، وذلك مقابل الأدنى وهو متوسط نصيب الفرد في موزمبيق الذي بلغ دخل الفرد السنوي ٨٠ دولاراً لا غير. وهذا يعني أن الفارق ما بين متوسط دخل الفرد في لوكسمبورغ، ومتوسط دخل الفرد في موزمبيق يزيد على خمسمائة ضعف، وهو الفارق الذي يهبط بعض الشيء عندما نقارن الأفضل حالاً بين أكبر خمسة فقراء من الدول، وهي بوروندي التي بلغ متوسط الدخل فيها ١٦٠ دولاراً في السنة، مع خامس الأغنياء وهي الدانمارك التي يصل فيها متوسط الدخل إلى ٣٠ ألف دولار، والفارق أقل من خمسمائة ضعف، ولكنه شاسع بما لا يقاس.

وبقراءة المزيد من الأرقام والتفاصيل حول البلاد العشر الأغنى والأفقر، نلاحظ أن البلدان الفقيرة كثيفة في السكان، وشاسعة في المساحة وعلى العكس من ذلك يأتي الأغنياء -ما عدا اليابان- ليتمتعوا بتعداد سكاني محدود، ومساحة من الأرض قليلة.. فأثيوبيا مثلاً -حيث أن دخل الفرد لا يتجاوز مائة دولار- نجد أن نفوسهم اثنان وخمسون مليون نسمة، وسكان زائير -حيث لا يتجاوز دخل الفرد مائة وعشرين دولاراً في السنة- واحد وأربعون مليوناً ومائتا ألف نسمة، وفي المساحة تزيد مساحة أثيوبيا على مليون كيلومتر مربع، كما تزيد مساحة زائير على ٢,٣ مليون كلم، وعلى الجانب الآخر يهبط عدد السكان إلى تحت المليون في حالة لوكسمبورغ، التي يبلغ سكانها ٣٩٦ ألف نسمة، طبقاً لإحصائية

١٩٩٣ ومساحتها ثلاثمائة كيلومتر فقط.. ثم يرتفع الرقم في حالة النرويج والدانمارك حيث يبلغ سكان النرويج ٤,٣ مليون نسمة، ويبلغ سكان الدانمارك ٥,٢ مليون، ويأتي الاستثناء بين أغنى خمس دول «اليابان»، حيث بلغ تعداد سكانها عام ١٩٩٣، ١٢٤,٥ مليون نسمة، ومساحتها لا تتجاوز ٣٧٨٠٠٠ كلم مربع.

وحسب هذا التقرير فإن المشكلة لا تكمن في امتلاك موارد، وأراضٍ، وبشر عاملين، بأي شكل من الأشكال، فالموارد الطبيعية موجودة، والأيدي العاملة متوافرة ومع ذلك فإن الفقر هو السائد، في حين نجد العكس - باستثناء اليابان - في الدول الأغنى في العالم حيث لا وجود للموارد الطبيعية بشكل كبير ولا الأيدي العاملة، وهذا يعني أن هنالك عاملاً آخر هو الذي يؤدي إلى فقر الدول الأفقر، وإلى غنى الدول الأغنى.

قد يقول قائل: إن السبب هو موضوع التخلف والتقدم، أو مسألة إدارة الموارد وما شابه ذلك، لكن القضية أعمق من ذلك، وهي أن الأغنياء هم مسؤولون عن فقر الفقراء بسبب السيطرة والهيمنة والاحتكار، وبسبب تشجيع الاستبداد والتعامل مع الأقليات وما شابه ذلك.

في الأمثال الفارسية نجد مثلاً ينطبق على حالة البشر على وجه الأرض اليوم.. يقول المثل: « اتفق مع الراعي، واسرق أغنام مالكها» فبدل أن يدخل السارق في صراع مع صاحب الغنم فإن الأفضل له أن يتفق مع الراعي، ويسرق الأغنام ويبقى هو في منأى عن الاتهام. هكذا يحدث في البلاد الأكثر فقراً ومواردها كثيرة تُسبب لعاب الدول، فالأغنياء يتفقون مع مستبد هنا، ودكتاتور هناك، ومع أقلية هنا وأقلية هناك، ثم يسرقون كل الموارد ويبقون في منأى عن أي اتهام!

جاء في تقرير البنك الدولي أن في مجموعة الدول الأكثر فقراً، يبرز النشاط الزراعي بنسبة عالية في الهيكل الاقتصادي للدولة.. حيث إنه في إثيوبيا يمثل ٦٠٪ من موارد الدولة، وفي بوروندي ٥٢٪، وفي تنزانيا ٥٦٪، وعلى العكس يأتي النشاط الصناعي متأخراً ومتواضعاً فلا يتجاوز مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في موزمبيق ١٢٪ وفي إثيوبيا ١٠٪ وفي بوروندي ٢١٪ و٤٪ في تنزانيا، وهذا يعني أن الصناعة مسؤولة أيضاً عن الفقر، فلأن الثورة الصناعية بدأت في أوروبا فإن الأوروبيين احتكروا الصناعة ومنعوا انتقال الصناعة إلى بقية الدول، ليس بقرار معلن، وإنما بحكم العادة والاحتكار والطمع والجشع.

في قضية الزراعة يختلف الأمر عند الأغنياء عما هو عند الفقراء، وقد يتعجب أحدنا حينما يعرف أن نصيب الزراعة في الناتج المحلي باليابان لا يتجاوز ٢٪ ولا يزيد في النرويج والدانمارك على ٤,٣٪، وبينما يبرز نشاط الخدمات في الدول الغنية، حتى يصل إلى ٦٩٪ من الناتج المحلي في الدانمارك، فإنه يهبط إلى ٢٧٪ في بوروندي و٢٩٪ في إثيوبيا. وحتى نعرف ارتباط المشكلة بالأغنياء، لا بأس أن نتذكر أن ما يميز أفريقيا

جنوب الصحراء هو الغابات فهي مورد طبيعي للأغنياء لصناعاتهم ولمختلف حاجاتهم، فهم يستخدمون الدول الفقيرة فقط لكي يزيلوا لهم غاباتهم -وهي ثروتهم الطبيعية- ويقدموها للدول الأغنى، ويبيعوا ثروتهم الطبيعية بثمن رخيص، ويشترى حاجاتهم من الدول الصناعية بثمن غالٍ.

ثم إنه بمقدار ما يكون الفاصل ما بين الدول الأغنى والأفقر أكبر، بمقدار ما يكون نمط الحياة مختلفاً فيها، ومقدار استهلاك الفرد متفاوتاً، ومتوسط العمر، نتيجة ذلك أيضاً، مختلفاً، ومن هنا فإن الغلاء يطحن الفقراء أكثر مما هو عند الأغنياء، حتى أن التضخم يصل أحياناً إلى ٤٢٪ سنوياً في حالة موزمبيق، في حين أن حال الأثرياء شيء مختلف، ونسبة التضخم في اليابان لم تزد في سنة ١٩٩٥ على ١,٥٪.. والأمية تصل إلى ٦٧٪ في موزمبيق و٥٠٪ في بورندي، وهي أقل من ٥٪ في كل البلدان الخمسة الأكثر ثراء.

أما استخدام الطاقة -التي هي مؤشر رئيس لمستوى المعيشة والحضارة- فهو أيضاً مختلف بشكل كبير ما بين هذه الدول، فما يستهلكه الفرد في أثيوبيا هو ٢٣ كيلو غرام من الطاقة، في مقابل خمسة آلاف وستة وتسعين كيلو غراماً في الدانمارك، وثلاثة آلاف وستمئة وأثنين وأربعين كيلو غراماً في اليابان، وثلاثة آلاف وأربعمائة وواحد وتسعين كيلو غراماً في سويسرا. إذن هنالك فرق في نمط الحياة ونمط المعيشة، حيث إن الإنسان في أفريقيا يستخدم الحد الأدنى من الآلات ووسائل النقل والمعدات الحديثة المنزلية ومن الإنارة أيضاً. وعلى النقيض من ذلك يأتي الاستهلاك الضخم للطاقة في الدول الأكثر ثراء، والأكثر استخداماً للآلات والمركبات والأجهزة المنزلية وأجهزة تكييف الهواء.

البعض يعتقد أن استخدام الطاقة هو مؤشر التقدم والتخلف ليس العكس.. لكن السؤال: لماذا تقلصت الطاقة في البلاد الأكثر فقراً؟ ولماذا زادت في البلاد الأكثر غنى؟ هل المسؤول هو الماكينة، أو المسؤول هو من يملك تلك الماكينة؟

ثم فيما يرتبط بمتوسط العمر أي متوسط الوفاة، نجد في الدول الأكثر فقراً أن متوسط العمر لا يتجاوز اثنين وخمسين سنة وفي بعضها ستة وأربعين عاماً.

أما في الدول الأكثر غنى فإن متوسط العمر عند المولد، يتراوح بين ستة وثمانين على الأكثر وثمانية وخمسين على الأقل، أي أن الناس في الدول الأكثر غنى يعيشون مرة ونصف المرة أكثر من الذين يعيشون في الدول الأكثر فقراً.

وفي الحقيقة فإن هذا هو المتوسط، وإلا فإن العمرين في اليابان يمثلون ٢٠٪ من الشعب الياباني وفيهم الكثير ممن يتجاوز التسعين عاماً، لكننا قلل أن نجد من يعيش حتى ستين عاماً في الدول الفقيرة عموماً، وهكذا فإن من يعيش في الدول الأكثر غنى قد يعيش ضعف من يعيش في الدول الأكثر فقراً، ثم إنه ما بين الأغنى والأفقر هنالك الدول التي هي غنية جداً ولكن باعتبار عدد نفوسها لم تُصنّف دولة أغنى في العالم. مثل الولايات

المتحدة الأمريكية وهي أقوى دولة في العالم، ولكن باعتبار أن دخل الفرد هو الذي يُؤخذ مقياساً للثروة فإنها لا تصنف أغنى دولة؛ فإن ثلاثمائة مليون نسمة في أمريكا يختلف وضعهم عن عدد نفوس لوكسمبورج حيث لا يتجاوزون أربعمئة ألف، وأيضاً في الدول الأكثر فقراً هنالك عشرات الدول التي فيها مليارات من البشر، ولكنها لم تصنف على أنها أكثر فقراً، وإن كان الجميع فيها يعانون من العوز.

إن مسؤولية الفقراء تقع ولا شك على عاتق الأغنياء، وهذه معادلة نفهمها على المستوى الفردي، فحينما نجد إنساناً في الشارع يعاني من العوز والفقر ولا يجد ما يأكله، وأنت تجد، ليس ما تأكله وتدخره فحسب، بل تجد الكثير لأولادك وأحفادك أيضاً، فإن عليك ولا شك أن تعطيه بمقدار ما يسد رمقه على الأقل.

ثم إن هنالك مسألة أكبر وهي أن الفقر ليس حالة طبيعية في الدول الفقيرة وإنما هو حالة مفروضة عليها، ولذلك فإن كل ساعة تمر على البشرية يزداد فيها الأغنياء غنى والفقراء فقراً، ويزيد في المجتمعات الغربية الحرص على مزيد من النهب والتبذير، في حين تزداد في القطب الآخر مجتمعات الفقر والمجاعة.

فمنتجات الغرب تزداد أسعارها كل عام، وكل منتجات الجنوب الفقير تنزل قيمتها عاماً بعد عام، فمثلاً في سنة ١٩٥٤ كان يكفي ثمن أربعة عشر كيساً من القهوة في البرازيل لكي يشتروا بها سيارة (جيب)، أي أن أربعة عشر كيساً من القهوة كان يساوي قيمة سيارة (جيب) من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن سيارة «الجيب» زادت قيمتها في سنة ١٩٦٢، في حين نزلت قيمة أكياس القهوة، فكان الأفريقي يحتاج من أجل شراء سيارة (جيب) من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يبيع تسعة وثلاثين كيساً من القهوة. وفي جامايكا كان في سنة ١٩٦٤ يشتري المواطن جرّاراً زراعياً بستمئة وثمانين طن من السكر، وقفزت قيمة الجرّار في سنة ١٩٦٨ إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة طن، وهذا التفاوت ما يزال مستمراً ويزداد يوماً بعد يوم.

وفي العالم النامي كما يسمونه، وهو العالم الفقير المتخلف بالطبع، لم يتغير شيء غير النزر اليسير منذ عشرات السنين، فمجموع إجمالي الناتج القومي لقارة أفريقيا بأسرها -الواقع جنوب الصحراء الكبرى- هو إلى الآن أقل من الناتج القومي لهولندا وحدها. ترى لماذا لا يستطيع الشمال أن يعيش إلا إذا مات الجنوب؟! ولا أن يبقى الأغنياء أثرياء إلا إذا بقي أهل الجنوب فقراء؟.

ثم إن المشكلة ليست في وجود فقراء وأغنياء بل المشكلة في استمرار فقر الفقير وزيادة غنى الغني، فهذا هو الأمر الذي لا تفسير له إلا أن الغني يمنع الفقير من أن يصبح غنياً، وليس مستعداً على أقل التقادير أن يساعده للتخلص من الفقر.

يقول تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في ١٩٩٧: إنه في الوقت الذي يحصل فيه مليار

وثلاثمائة مليون شخص في مختلف أنحاء العالم على قوتهم بالكاد، ويحصلون على أقل من دولار في اليوم؛ فإنه يمكن القضاء على الفقر المدقع بحلول سنة ٢٠٢٠ إذا حسنت نية الأغنياء وأحسنوا التصرف.. فثلث سكان العالم النامي لا يجدون قوتهم بسهولة، أما ثمانمائة مليون منهم فلا يستطيعون سد رمقتهم، والأكثر من ذلك، يشير التقرير، إلى أنه في حين أن بعض الدول نجحت في تحسين معدل الفقر، مثل الصين والهند وماليزيا خلال العقدين الماضيين، إلا أن خمسمائة وعشرة ملايين شخص في جنوب آسيا، ومائتين وعشرين مليون في أفريقيا لازالوا يعيشون تحت خط الفقر، كما يؤثر الفقر في أمريكا اللاتينية على مائة وعشرة ملايين شخص، واعتبر التقرير أن ارتفاع معدل الفقر في الدول الشرقية لا سابق له في التاريخ فقد تزايد ٦٠٪ بين عام ١٩٨٨ و ١٩٩٤.

فلا يتجاوز الدخل اليومي لثلاثي سكان المعمورة (حوالي ستة مليارات نسمة) الدولارين، و٣٢٪ من سكان الدول النامية يعيشون دون مستوى الفقر حيث لا يتجاوز دخلهم اليومي الدولار الواحد، ويشمل هذا المعدل ٣٩٪ من سكان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، و٤٥٪ من دول جنوب آسيا، و٢٤٪ في منطقة أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي.

كما يعاني ٨٠٠ مليون شخص في العالم من الجوع، في الوقت الذي يعاني فيه ٣٠٪ من أطفال الدول النامية دون الخامسة من العمر من سوء التغذية.

ونتيجة الفقر أيضاً هنالك نمو للأمية والجهل الثقافي، حيث يقول التقرير: إن أكثر من مليار نسمة من البشر هم أميون، وأن مائة وعشرة ملايين طفل هم بلا مدارس، هذا في الوقت الذي يتقاسم ٢٠٪ من المعوزين في العالم ١,١٪ من الدخل العالمي في مقابل ٢,٣٪ كانوا يتقاسمونه في سنة ١٩٦٠م وأن هذه النسبة مستمرة في التقلص، في حين بلغ حجم الاقتصاد العالمي في العام نفسه خمسة وعشرين ألف مليار دولار، ومع ذلك فإن معدل الأكثر غنى إلى الأشد فقراً في العالم اتسمت من واحد في مقابل ثلاثين في سنة ١٩٦٠.. إلى واحد في مقابل ثمانية وسبعين في سنة ١٩٩٤.

أما فيما يرتبط بالمرض فإن الإحصاءات أيضاً مخيفة، حيث يقول تقرير للأمم المتحدة صدر في عام ١٩٩٧: إنه في الوقت الذي لا وجود تقريباً للسل في الدول الغنية، إلا أن هنالك ثمانية ملايين إصابة جديدة بالسل تقع في كل عام في العالم الثالث.

كما يصاب كل عام ثلاثمائة مليون شخص بالمalaria ويموت بسببه مليونان وسبعمائة ألف. ويلقى ١٢ مليون طفل سنوياً حتفهم جراء الإصابة بأمراض يمكن تفاديها، حسبما جاء في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إنك عادة تسمع الكثير عن مرض الإيدز، وبالرغم من أنه مرض قاتل ولا بد من الحذر منه ومقاومته، إلا أن سبب الاهتمام الغربي به، ليس لكونه فتاكاً بالإنسان بشكل عام، وإنما لأنه مرض انتشر في الدول الغنية، وأن الأغنياء أصيبوا به، فكل من ماتوا في

الولايات المتحدة الأمريكية بالإيدز في عام ١٩٩٦ كانوا اثنين وثلاثين ألف وستمائة شخص فقط، وهو عدد ليس بالكثير.. ولكن الضجة الكبيرة حوله إنما هي بسبب أن الذي يموت هو الإنسان الغني الذي يعيش في دولة غربية. أما الفقراء فيموتون ولا أحد يلتفت إليهم، ولا نجد مؤتمرات دولية تعقد على مستوى رؤساء الدول بالنسبة إلى مرض السُّل الذي يقضي على ملايين الفقراء كل عام، أو الملاريا التي تفتك بمليونين وسبعمائة ألف شخص كل سنة، ولكنهم بالنسبة للإيدز يعقدون مؤتمر قمة للدول الصناعية الكبرى، ومؤتمرات جانبية يومية، وتستثمر كافة إمكانات الأمم المتحدة لمحاربهه ليس لأنه أشد الأمراض فتكاً، وإنما لأنه مرض أصاب الأغنياء أيضاً وليس الفقراء وحدهم.

والغريب أن المرض نفسه يفتك بشعوب بأكملها في أفريقيا، وفي جنوب شرق آسيا، ولكنك قلّ أن تسمع الاهتمام بهؤلاء.

وتتبارى شركات صناعة الأدوية لصناعة دواء مضاد، أو مصل يقي من هذا المرض، ولكنهم مسبقاً يقولون ستكون التكاليف عالية، ومن ثم فإن الفقراء لن يستطيعوا التداوي به، أي أنهم مسبقاً يتحدثون بأنهم لن يعطوا هذا الدواء للفقراء من المصابين بالمرض نفسه.

وهكذا فإنه حتى في المرض تُمارس الدول الغنية (طبقية) بغيضة، فالمرض إذا كان مرض الأغنياء فإن هنالك من يهتم به حتماً، أما إذا كان مرض الفقراء فالله في عونهم.

* * *

وبالإضافة إلى المرض هنالك أيضاً مشكلة الجريمة، ذلك لوجود سبب أساس للجريمة وهو الفقر. يقول تقرير لبنك التنمية الأمريكي صدر في عام ١٩٩٦: إن نسبة جرائم القتل في أمريكا اللاتينية تتراوح بين خمسة وخمسين، وسبعة وسبعين لكل مائة ألف من السكان، الحد الأدنى في (بارغواي) والحد الأقصى في (كولومبيا) والتي تقترب فيها نسبة الجرائم إلى ٨٪ من عدد السكان، في حين تهبط إلى ٢٪ في المكسيك و ٢,٤٪ في البرازيل، وكلها أرقام هي الأعلى في العالم، حتى أن أحد الخبراء قدّر تكلفة الجريمة في (كولومبيا) بـ ١٥٪ من الناتج المحلي، وهو رقم قياسي دون شك.

إن بين ضلع الفقر، وضلع العنف والجريمة، علاقة وثيقة من غير شك، ففي البلدان الفقيرة ذات الكثافة السكانية تبرز سيكولوجية الفرصة المحدودة، فكل الأمور فرصها قليلة، وذلك بسبب كثرة الناس وقلة الموارد، وفي ظلها يحدث التكالب على فرص العمل، وفرص الرزق، وفرص السكن.. ويلجأ البعض بالطبع إلى العنف والجريمة للحصول على مبتغاه، خاصة أن نسبة البطالة ترتفع، وتزدحم المساكن غير الصحية بالبشر، وتنتشر مع الاثنين جرائم المال والنفس وجرائم العرض والشرف، فالفقر يصنع السخط، والسخط يؤدي إلى

الغضب، والغضب يؤدي إلى العنف، والعنف يؤدي إلى الجريمة، والجريمة تؤدي إلى المزيد منها، وهذا هو السبب في أن يصف الخبراء أمريكا اللاتينية بأنها البلاد الأكثر عنفاً في العالم كله، لأنها الأكثر فقراً في بعض الموارد.

* * *

كان ذلك عن الفقر والمرض والجريمة، أما عن الديون فهي مشكلة المشاكل بالنسبة إلى العالم الثالث، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الديون قائمة على أساس (الربا) ونسبة الفوائد المرتفعة.

إن أسعار السلع المصدرة في العالم الثالث تشهد قوس نزول - كما أسلفنا - في حين ترتفع قيمة السلع الصناعية التي تستوردها، وحتى لو كانت قيمة السلع المستوردة تنزل فإن النسبة ليست على مستوى نسبة المواد المصدرة التي تنزل قيمتها. وهذا يعني أن المواد المصنعة تأكل قيمة المواد الأولية. بالإضافة إلى أن الدول الفقيرة تستورد المواد المصنعة بالديون التي تحصل عليها من الدول الغنية، والتي تسترجعها الدول الغنية حسب نظام الربا أضعافاً مضاعفة.

يقول تقرير دولي: إن أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء قد سددت ضعفي دينها الخارجي في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٦ وبالرغم من ذلك فإن هذا الدين تضاعف ثلاث مرات عما كان عليه في بداية تلك الفترة! فقد كان دينها الخارجي قد بلغ: مائتين وخمسة وثلاثين مليار وأربعة ملايين دولار عام ١٩٩٦ وقد كان هذا الدين ٨٤,٣ مليار دولار فقط عام ١٩٨٠ وبين هذين التاريخين سددت الدول المديونة مائة وسبعين مليار دولار على شكل (ربا) الديون وفوائد، أي أن هذه الدول اقترضت ٨٤ مليار دولار ودفعت ١٧٠ مليار دولار حتى الآن وهو ضعف ما اقترضته، ولا زال عليها ٢٣٥,٤ مليار دولار.. ومع كل ذلك دفعت بلدان منطقة (الثمانية وأربعون) كما يسمونها متأخرات ضخمة بلغت ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٤، من هذه البلدان واحد وثلاثون بلداً صُنِّفت من قبل البنك الدولي عام ١٩٩٦ في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض والمديونية المرتفعة، بزيادة ستة بلدان عن عددها في عام ١٩٩٤، وهكذا فإن الفقراء ازدادوا فقراً، والديون ازدادت ارتفاعاً، ولكي تتمكن هذه البلدان من تسديد ديونها الخارجية بالعملات الصعبة، فإن عليها أن تقطع قسماً هاماً من عائدات صادراتها الرئيسية، ولو أنها أرادت أن تدفع كامل هذه الديون، فإن عليها أن تدفع كامل مداخيل صادراتها لمدة تزيد عن ثلاثة أعوام!.

وهكذا فإن الديون الخارجية وفوائدها تساهم في تفاقم مشكلة الفقر حتى بالنسبة إلى الدول التي تحرز تقدماً ملموساً في المجال الاقتصادي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن بلدان جنوب شرقي آسيا تحتاج إلى تخصيص ما يزيد على ٢٢٪ من عائدات صادراتها

لدفع أقساط القروض سنوياً.

وهكذا فإن ارتفاع معدل النمو العالمي ليس ضماناً يحد ذاته لتحسين ظروف الفقراء في العالم، وبالتحديد في البلدان النامية. وإذا أخذنا (غانا) مثلاً على ما ذكرنا آنفاً، فإننا نرى أن ارتفاع معدل النمو بنسبة ٥٪ سنوياً منذ عام ١٩٨٣ لم يستطع تقليص عدد الفقراء الذين يزيدون على ٣٠٪ من عدد السكان.

ويعزو الخبراء عدم انعكاس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي على السكان، إلى النسبة الكبيرة من العملة الصعبة المقطعة لتسديد الديون الخارجية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ديون غانا الخارجية تضاعفت في العقدين الأخيرين إلى الضعف بسبب الفوائد!

أما بالنسبة إلى الدول التي أخذت معدلات النمو لديها في الانخفاض فإن ذلك بمثابة الكارثة بالنسبة إليها..

فمثلاً كان وقع الأزمة المالية التي ضربت إندونيسيا في عام ١٩٩٨ أقوى من إلقاء قنبلة نووية عليها، فقد أدت إلى تهشيم اقتصادها، حيث كانت نسبة الفقراء في هذا البلد ١١٪ في عام ١٩٩٧، إلا أن هذه النسبة قد قاربت الـ ٤٠٪ مع نهاية عام ١٩٩٨، وحسب التقديرات المؤكدة فسوف يصل عدد الإندونيسيين الذين سيصنفون دون مستوى خط الفقر إلى حوالي ٨٠ مليوناً من البشر، أي بعدد نفوس ألمانيا الموحدة..

وهكذا فإن الدول الفقيرة، التي هي بحاجة ماسة إلى المعونة، عليها أن تعطي خالص مواردها للدول الغنية، ومع ذلك فإن الديون تزداد وهي لا تستطيع أن تسدها إلا إذا بقيت ثلاث سنوات جائئة بالكامل من دون أن تصرف على التعليم، وعلى الخدمات وعلى الصحة وعلى أي شيء.. وهو أمر غير ممكن.

يقول تقرير للأمم المتحدة: «منذ بداية الثمانينات فإن النسبة التي يتم بها تبادل منتجات التصدير في أفريقيا وجنوب الصحراء، في السوق العالمية مقابل المنتجات التي تستوردها من الدول الصناعية لم تتوقف عن التدهور، على الرغم من الارتفاع المؤقت في أسعار بعض المواد الأولية كالبن والكاكاو، حيث إن المنتجات المصدرة فقدت نصف قيمتها في مقابل المنتجات المستوردة من دول الشمال. وتحاول أفريقيا الرد على ذلك بزيادة حجم صادراتها إلى السوق العالمية، أي أنها تحاول أن تصرف من الرأسمال لتحصل على حاجتها لكن ذلك لا يحل المشكلة، لأن أسعار ما تصدره من مواد تنخفض بسرعة أكبر من انخفاض أسعار المواد المستوردة.. إن كان هنالك انخفاضاً في أسعار هذه الأخيرة.

والواقع أن النظام الحالي للتجارة العالمية كما يقول أريك توسيم -وهو رئيس لجنة شطب ديون العالم الثالث ومقرها (بروكسل)- هذا النظام ليس في مصلحة بلدان الجنوب،

وخصوصاً بلدان أفريقيا التي تصدر كميات من المواد المصنعة تقل كثيراً عما تصدره بلدان أمريكا اللاتينية، أو بلدان آسيا الشرقية.. وكلما ازدادت كمية هذه الصادرات ازداد الانخفاض في قيمتها، وبالنتيجة فإن هذه البلدان تعاني من عجز متصاعد في موازينها التجارية، وتعيش فشلاً ذريعاً بعد خضوعها لعشرات السنوات لسياسات الترتيب النيوي التي أمليت عليها من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

في العام ١٩٩٥ لم تكن حصة أفريقيا جنوب الصحراء من التوظيفات الخارجية المباشرة في البلدان النامية تمثل أكثر من ١٪ من هذه التوظيفات، أي ما يعادل ٢,٢ مليار دولار مقابل الديون الخارجية التي بلغت ٢٤٠,٣ مليار دولار. ويصبح هذا الوضع أكثر خطورة بكثير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عدداً صغيراً من دول أفريقيا الجنوبية وبعض الدول المنتجة للنفط والمعادن كنيجيريا وأنغولا والغابون والكاميرون هي التي تحصل على ٩٠٪ من القروض، وبالمقابل فإن مراكز الشركات المتعددة الجنسية العاملة في المنطقة لا تحرم نفسها من إخراج الأرباح التي تزيد قيمتها عن قيمة التوظيفات، حيث بلغت قيمة هذه الأرباح ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٢,٢ مليار دولار للتوظيفات، ويعني ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية أقرضت هذه الدول مليارات ومائتي مليون دولار، ثم استردت منها في عام ١٩٩٥ أربعة مليارات وأربعمائة مليون كقوائد وخدمات ديون، أي ربا!

وقيمة الديون تسجل ازدياداً مستمراً، على الرغم من تسديد مبالغ كبيرة منها والتبادل غير المتكافئ يُعمِّق العجز التجاري، فالرساميل الأجنبية لا تغطي غير عائدات قليلة مقابل أرباح ضخمة نسبياً تُقبل عليها الشركات المتعددة الجنسية التابعة للدول الغنية.

لقد قال الرئيس الفرنسي السابق «فرانسوا ميتران» في اجتماع مجموعة البلدان الصناعية السبعة في تموز عام ١٩٩٤: «هل تعلمون أن الرساميل التي تنتقل من أفريقيا نحو البلدان الصناعية، تفوق الرساميل التي تنتقل من البلدان الصناعية نحو أفريقيا، على الرغم من المبالغ الضخمة المخصصة للمساعدات الثنائية والمتعددة»؟

وهذا يعني أن ما تحدث عنه الأغنياء بأنهم يساعدون الدول الفقيرة هو مجرد كذبة كبيرة، باعتراف رئيس واحد من هذه الدول، ومع ذلك فإن الحقيقة أفظع مما قاله ميتران، فما قاله لا يشكل غير نصف الحقيقة؛ لأنه من غير الصحيح أن المبالغ المخصصة للمساعدات الثنائية والمتعددة هي مبالغ ضخمة، فالمساعدة الدولية هي في أدنى مستوى لها منذ خمسة وأربعين عاماً، أي أنها تقل عن ٣,٣٪ من الناتج المحلي الخام للبلدان المتقدمة، في حين أن الهدف الذي حددته منظمة الأمم المتحدة في نهاية الستينات كان يقضي ببلوغ ٧٪، وأن رؤساء الدول الذين اجتمعوا في قمة (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢ كانوا قد تعهدوا برفع هذه النسبة ثلاث مرات.. ولم يفعلوا.

ثم إن صيرورة المديونيات الأفريقية مشابهة لمديونيات مناطق الجنوب الأخرى بحيث

تجعل هذه الدول رهينة بالكامل للدول الغنية، فمنذ أواسط الستينات أخذ أصحاب المصارف في الدول الغنية بالبحث عن جهات تستدين فوائض ما يمتلكون من سيولة نقدية، وقد اتسعت هذه الظاهرة مع إدخال البترو دولارات إلى السوق، كما أن البنك الدولي سار في الاتجاه نفسه عندما كان يرأسه وزير الدفاع الأمريكي خلال التدخل في فيتنام (روبرت ماكنمارا) فضاغف قروضه أكثر من أربع مرات، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣، ثم لم يلبث أن زاد من هذه النسبة في السنوات الخمسة التالية.

ثم جاءت الأزمة التي ضربت اقتصاديات البلدان الصناعية اعتباراً من العام ١٩٧٣ فحاولت حكومات هذه البلدان أن تخرج من الأزمة، عبر تقديم قروض جديدة للدول الفقيرة، شرط قيام هذه الدول بشراء بضائعها من الدول الغنية، كما قام البنك الدولي بإرسال رجال المصارف، ووزراء التعاون الخارجي في بلدان الشمال الغنية، لمحاصرة الحكام الأفارقة ودفعهم إلى الاقتراض، وتنفيذ مشاريع كبرى على صعيد البنى التحتية، ومن خلال الاستعانة بالتجديدات والخبرة المقدمة من الدول الصناعية.

وقد استجاب هؤلاء الحكام لذلك مستفيدين من الفوائد التي كانت، حين ذلك، منخفضة في البداية وخصوصاً أن تلك المشاريع الكبرى لم يكن من شأنها إلا أن تزيد من سلطات الدول الغنية على الدول الفقيرة، إضافة إلى حصولهم على العملات المتعددة التي دفعتها شركات البلدان الصناعية وحكوماتها المتنافسة على استجلاب الزبائن، وهكذا ساهم الفساد القادم من بلدان الشمال الغنية بتعزيز الفساد في بلدان الجنوب، وقوى علاقات المحسوبية والخصوصية في الحكام، مما أدى إلى تضاعف مديونية أفريقيا جنوب الصحراء اثنتي عشرة مرة في الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ إلى العام ١٩٨٠، بأكثر من معدل مرتين في العام الواحد!

وقد بدأت الأزمة عام ١٩٨٠ عندما سجّلت أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً، بسبب رفع الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لأسعار الفائدة على الدولار، ومن هنا واجهت دول المنطقة الأفريقية، وكل الدول السائرة في طريق النمو، وضعاً صعباً بارتفاع الفوائد ثلاث مرات، في الوقت الذي كانت فيه أسعار منتجاتها المخصصة للتصدير قد بدأت بالهبوط النسبة نفسها تقريبا، أي ثلاث مرات. وعندها بدأت ثورة الهبوط السريعة حيث شرعت تلك البلدان الفقيرة بالاستدانة لتسديد فوائد الديون.

وعلى الرغم من التسديد المستمر كانت الديون الخارجية مستمرة في التزايد، وخلال السنوات الأخيرة تمكنت البنوك الخاصة من استيفاء الديون المستحقة على البلدان المدينة لحكومات الشمال، التي تستحوذ على ما يقارب من نصف مديونية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء أفريقيا الجنوبية، في حين أن المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، تستحوذ على أكثر من ثلث تلك

وكلمًا ازداد افتقار هذا البلد الأفريقي أو ذلك، ازدادت حصته من المدىونية لمصلحة المؤسسات المالية الدولية، فقد أصبح ٧٩٪ من هذه المدىونية في كل من بوروندي، و٨١٪ في راوندا، و٧٧٪ في جمهورية أفريقيا الوسطى، و٦١٪ في غينيا بيساو، و٧٧٪ في أوغندا. وعلى العموم فإن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي يحصلان من البلدان المدىونة على أموال تفوق بكثير ما يقرضها، كما تحتل المركز الأول في لوائح التسديد. وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألة المساعدات؛ إذ كثيرًا ما نسمع عن تخصيص مساعدات من قبل الدول الغنية للدول الفقيرة، لكن المساعدات ليست في حقيقتها إلا وسيلة أخرى من وسائل السيطرة والاستغلال ومصادرة الأموال.

أما كيف يكون ذلك؟ فلأن قسمًا كبيرًا من المساعدات الدولية للتنمية، والتي تقدمها بلدان الشمال، بات يستخدم من قبل البلدان المدىونة لسداد الديون العائدة للمؤسسات المالية الدولية.. فإذا ما استثنينا أفريقيا الجنوبية، لما يتمتع به اقتصادها من قوة، والسودان التي قطعت كل علاقاتها بالمؤسسات المالية الدولية، فإن جميع حكومات شبه القارة الأفريقية قد أصبحت في قبضة الصندوق الدولي، الدول التي تسمى بـ(نادي باريس)، وهذا النادي يترك للمؤسسات السابقتين مهمة رسم السياسات، وإجبار حكومات البلدان المدىونة على تطبيقها. ولكي نعرف ماذا يعني هذا لا بد من ذكر المثال التالي:

صرفت حكومة زامبيا، في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ أي في خلال ثلاث سنوات، مبلغ سبعة وثلاثين مليون دولار على التعليم الابتدائي، في حين دفعت في الفترة نفسها مبلغ مليار وثلثمائة مليون دولار فوائدها لديونها للدول الغنية. وهذا يعني أن حكومة زامبيا دفعت مقابل كل دولار صرفته على التعليم الابتدائي، خمسة وثلاثين دولارًا للدول الغنية، فوائدها على ديونها.

هناك مثال آخر من زامبيا نفسها: ففي العام ١٩٩٥ صرفت الحكومة ست مرات أقل على التعليم الابتدائي للفرد الواحد، مما صرفته قبل عشر سنوات، و٣٠٪ أقل مما صرفته على موازنة الصحة، والنتيجة أن ٨٠٪ من كلفة التعليم الابتدائي أصبحت تدفعه أسر التلاميذ، في حين ازدادت وفيات الأطفال بنسبة ٢٠٪ في الفترة المذكورة.

إذن أين ذهبت المساعدات؟

في الحقيقة إن المساعدات تُقدّم بالعكس، أي أن الدول الفقيرة هي التي تساعد الدول الغنية، حيث يمثل تسجيل فوائدها الدين رأس المال المحصل عدة مرات، مما يعني «مساعدة» من قبل الدول الفقيرة للدول الغنية.

فكما ذكرنا فإن الإحصاءات تقول: إن الدول الغنية حصلت في مقابل كل دولار من الديون التي دفعتها للدول الفقيرة حصلت ثلاثة دولارات منها، وبقي «الرأسمال» في مكانه

دينياً على الدول الفقيرة.

وغالبا ما يساوي تسديد الديون وحده مجموع الصادرات مما يجعل التنمية في هذه البلدان أمراً مستحيلاً، وهذا يعني أنه لا توجد أية دول في طور النمو، وإنما هناك دول تزرع تحت بؤس متزايد بسبب تبعية متطورة، وأما مساعدة العالم الثالث المزعومة فهي عامل يعزز تدهورها وتبعيةها للدول الغنية.

ويبقى التمييز المتبع بالنسبة للعالم الثالث، فيما يتعلق بالمساعدات أيضاً شيئاً مرعباً، فالمساعدة التي تحصل عليها إسرائيل من الدول المانحة للمساعدات أكثر من مائة مرة مما تحصل عليه دول العالم الثالث مجتمعة.

ثم إن المساعدات المزعومة لم تؤمن تكنولوجيا إلى الدول المتخلفة، ولكنها نمّت الشركات متعددة الجنسيات المتمركزة في هذه الدول. فقد أتاحت هذه المساعدات الكاذبة للشركات الغربية الغنية، فرصة الحصول على أرباح تفوق ما تحصل عليه في بلادها لأن اليد العاملة رخيصة فيها، وكانت النتيجة تنمية الزراعات والمنتجات الأحادية، وتراجع الزراعات الغذائية، والحرفيات التبعية، واستغلال اليد العاملة المتزايدة، وتعاضم الديون على أثر الاستيراد المتزايد.

ثم إن المساعدات والقروض والاستثمارات إنما تمنح بشروط سياسية مسماة «برامج التصحيح» أو «خط التصحيح البنوي»، وغالباً ما يتألف برنامج التصحيح من الأمور التالية:

- أ - تخفيض قيمة العملة.
 - ب- تخفيض النفقات العامة، خاصة نفقات المساعدات على المستوى الاجتماعي.
 - ج - تخفيض اعتمادات التعليم والصحة والإسكان.
 - د - إلغاء مساعدات الاستهلاك، بما فيها الاستهلاك الغذائي.
 - هـ- خصخصة المؤسسات العامة أو زيادة تعرفتها، مثل الكهرباء والماء والنقل ومختلف الخدمات.
 - و - إلغاء مراقبة الأسعار، وإدارة الطلبة التي يؤمنها قطاع الأجور، وتخفيض الاعتمادات، وزيادة الضرائب، ومعدلات الفائدة.. وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الفقر والعوز.
- وهكذا تنتج الدول الغنية الكثير مما لا تستهلك، وتستهلك الكثير مما لا تنتج، وتفرض الفقر على غيرها، بطريقة أو أخرى.
- والمشكلة الكبيرة هي أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يجتاحان نصف الكرة الأرضية الجنوبي، من الأرجنتين إلى تنزانيا، ومن الباكستان إلى الفلبين وهي تحاول أن تسيطر على باقي دول العالم.

* * *

ثم إن الغرب الغني ينتج الاستبداد، ذلك أن الدول الغنية من مصلحتها أن تتعامل مع حكومات مستبدة، فهذه الحكومات تطيع من جهة سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات الدول الغنية، ومن جهة ثانية تفرض على الناس الصمت والسكوت عبر قمع المعارضة وتدمير الحركات التحررية.

من هنا فقد انتشر الاستبداد في أفريقيا أكثر من غيرها، وكذلك في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية، بالرغم من وجود ديموقراطيات شكلية هناك، فالظاهر أن المجتمع مدني إلا أن كل ذلك ليس في مصلحة الأكثرية من الناس، فالديموقراطية شكلية وهي تتلقى الضربات من عدة جهات، فالذين يسيطرون اقتصادياً يسيطرون أيضاً سياسياً، والغائبون اقتصادياً يغيبون سياسياً، وبينما يأتي العنف نتيجةً للفقر، فإن أجهزة السلطة تتخذ ذريعةً لإجراءات غير ديموقراطية، وهو ما يجري في نماذج كثيرة، حيث أمتد قانون الطوارئ في بعض الدول خمسة عشر عاماً متتالية، وسيطر الجيش على الحكم في دول أخرى بالحجة نفسها، وساد حكم الرجل الواحد في بلدان أخرى تحت حجة أن البلاد في أوضاع انتقالية أو غير طبيعية، ولم تكن الحجج بالطبع صحيحة ولكن الفقر هو الذي يؤدي إلى الاستبداد في نهاية الأمر. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأغلبية الفقيرة لا تملك همًّا إلا همّ سد جوعها فلا تستطيع أن تفكر في المساهمة السياسية، وأن يكون لها دور في مصالحها العليا، فالناس مبتلون ببطونهم وبلقمة خبزهم، فكيف يستطيعون أن يفكروا في غير ذلك؟

أما الأغنياء فباستطاعتهم أن يخططوا للبلد كما يحلو لهم، وأن يشترروا الضمائر، والأصوات وينجحوا في الإمساك بالسلطة لأطول فترة ممكنة.

وهكذا فإن هناك تلازماً بين الفقر والفساد، وبين التبعية وغياب الديمقراطية.. وواضح أنه ليس من مصلحة الطبقات الفاسدة والمستغلة في العالم الثالث أن تتمتع المجتمعات بدرجة من الشفافية، لئلا تفتضح تصرفاتهم.

إنهم يحبون الظلام ويشغلون في الظلام، ويتآمرون في الظلام، ويثرون عن طريق الربح الحرام المستحصل في الظلام، ويستغلون الآخرين في الظلام، ومن ثم فإن مصلحة هذه الحكومات تكمن في غياب الجماهير، كما تكمن مصلحتها في غياب المعرفة والعلم والدين أيضاً.

إننا نجد في نموذج (موبوتو سيسيكو) الذي حكم زائير بقبضة من حديد لفترة طويلة من الزمن، نموذجاً لتأييد الدول الغنية للحكم الفاسد، من أجل الاستمرار في نهب ثروات الشعوب، والجدير بالذكر هنا أن هذا الحاكم الفاسد، كغيره من بقية الحكام، حينما كان يسرق قوت الفقراء فإنه كان يودع أمواله في مصارف الدول التي أيده في العالم الغربي، وعادة ما لا تصدر هذه الحكومات، والمصارف الغربية أموالهم إلا إذا سقطوا وانتهى دورهم في المساعدة في عملية النهب، وحينئذ تعمد الدول الغنية إلى مصادرة تلك

الأموال، مما يخرج الحاكم المستبد صفر اليدين، بعد أن يكون قد خسر الدنيا والآخرة وذلك هو الخسران المبين.. وعادة ما يجد أمثال هؤلاء من الحكام الكثير من التأييد في وسائل الإعلام ما داموا في الحكم، فإذا سقطوا تتحدث وسائل الإعلام عن دكتاتوريتهم وعن فسادهم، ليس لأن الدول الغنية تريد أن تبرهن على عدم مساعدتها لأمثالهم حينما يسقطون، وإنما لكي تبرّر بذلك مصادرتها لأموالهم المودعة لديها بعد سقوطهم.

وغالباً ما تكون هذه الأموال مسروقة إما صراحة، وإما بطريقة غير صريحة، ويكفي أن نعرف أن الصحف نشرت كما ذكرت جريدة (لوموند دبلوماتيك) في عددها الصادر في تشرين الأول ١٩٩٧ «أن طائرات تابعة لسلاح الجو الفلبيني قد استخدمت أيام حكم الرئيس الأسبق فرديناند ماركوس، في تهريب آلاف الأطنان من الذهب من المصرف المركزي الفلبيني إلى المصارف الأوروبية.. ولم يعد منها شيء إلى الفلبين بعد ذلك».

ثم إن أي حكم وطني بعد سقوط الطاغية لا يستطيع أن يسترد تلك الأموال بحجج قانونية وغير ذلك، فعلى كل حال فإن القوي بيده القانون، كما بيده السلاح، وبيده المال، كما بيده الإعلام.

إن الإعلام، والقانون، والمال، والاستبداد هي وسائل أربعة تستخدمها الدول الغنية في نهب الدول الفقيرة وإبقاء فقرها.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى ما لا نهاية؟

إن المال قصير النظر وإن الدول الغنية لا تنظر إلى البعيد لكي ترى ماذا يحكم عليها التاريخ، وإلى ما سيؤول أمرها.

فالربح الحرام مثل ستارة سوداء، تمنع صاحبها من أن يرى الحقائق، لكن لا التاريخ ولا سنن الكون، تتبع أمنيات الأغنياء، ولذلك نقول لن يستمر هذا النظام الظالم الذي يعتمد على أقلية فاحشة الثراء، وأكثرية معدمة، ومهشمة، ومهمشة.

يقول القرآن الكريم: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا، فَفَسَقُوا فِيهَا، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾. فهلاك الأمم كهلاك القرى، وهي كهلاك عائلة، تأتي حينما يكون هنالك مترف فاسق، وفقير يحتاج إلى قوت يومه.

إن العصر الاستبدادي العالمي الجديد الذي تقوده الدول الغنية الكبيرة، وصندوق النقد الدولي، وبضعة مئات من الشركات المتعددة القوميات، وتسيطر على التجارة الدولية، إن هذه الدول تريد تعميم نظام ظالم على العالم كله، ما عداهم.

إنهم يريدون أن يستمر الوضع العالمي وفق نموذج ما يجري في العالم النامي، حيث تتحكم أقلية حاكمة في مصير الأكثرية، في جزر من الثروة والامتيازات العالية التركيز، وسط بحر من البشر تتراوح حياتهم بين الصراع من أجل البقاء، والمعاناة من العذاب والبؤس والتهميش والقمع.

هذا هو النموذج الموجود في العالم الثالث، وقد صممت السياسة الاجتماعية في المجتمعات الغربية تصميماً واعياً من أجل تعميم هذا النموذج على العالم كله، بحيث تعيش المجتمعات الغنية على حساب الفقراء، ويتم تهميش أكثرية شعوب العالم، خاصة وأنها مشغولة بالصراع من أجل لقمة العيش، ولا تستطيع أن تقوم بشيء.

ويبدو أن انقسام العالم إلى أغنياء بلا حدود وفقراء بلا نهاية، لم يوفر حتى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة وأيرلندا والمملكة المتحدة.

فجشع الرأسمالية يهضم الفقراء، في كل مكان، ولا يستثني حتى عواصم الرأسمالية ذاتها..

إن عبادة المال، وصنمية السوق، وقدسية النظام الطبقي، تؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها في كل مكان، أي تقسيم الناس إلى طبقة لا تعرف ماذا تعمل بثرواتها، وأخرى لا تعرف كيف تدبر قوت يومها؟.

ففي الولايات المتحدة مثلاً نجد التناقض ذاته، فهي تمثل مركز الصدارة من حيث الثروة المادية، كما أنها تحتل مركز الصدارة في الحرمان والفقير أيضاً، حيث تصل نسبة الفقراء فيها إلى ١٦,٥٪ من السكان.

أما في أيرلندا، فإن ١٥,٦٪ من سكانها يعيشون في الفقر، وفي المملكة المتحدة يعيش ١٥٪ من السكان في الفقر.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨م الذي أصدرته الأمم المتحدة أن الدول الغنية في العالم يعيش فيها أكثر من ١٠٠ مليون شخص دخلهم تحت خط الفقر، وأن أكثر من ٣٧ مليوناً فيها على الأقل عاطلون عن العمل، وأن ١٠٠ مليون فيها بلا مأوى، وأن حوالي ٢٠٠ مليون منهم يقل متوسط العمر المتوقع لهم عن ٦٠ عاماً بسبب عوامل الحرمان.

وبمقدار ما هي الهوة سحيقة بين الأغنياء والفقراء داخل نادي الدول الغنية، فإنها أكثر عمقاً في المقارنة بين تلك الدول، والبلدان الفقيرة.

وحسب التقرير السابق الذكر فإن الطفل الذي يولد في نيويورك أو باريس أو لندن الآن سوف يستهلك، ويبدد، ويلوث، طيلة حياته أكثر مما يستهلك، ويبدد، ويلوث أكثر من ٥٠ طفلاً في بلد من البلدان النامية. وبحركة التواء قاسية من القدرة، سوف يتحمل من يستهلكون أقل عبء الضرر البيئي.

ويلاحظ أن البلدان المصنعة الحديثة هي المستهلكة المهيمنة، ولكن سكان أشد بلدان العالم فقراً يدفعون أعلى ثمن نسبياً لما ينتج عن ذلك الاستهلاك من التدهور في الأراضي، والغابات، والأنهار، والمحيطات التي تمدهم بالرزق.

يقول التقرير السابق الذكر: «إن الغالبية الساحقة ممن يموتون سنوياً نتيجة لتلوث الهواء والماء هم فقراء البلدان النامية. وكذلك الأشد تأثراً بالتصحر ومن سيتأثرون

أسوأ تأثر بما سينجم عن الاحترار العالمي من فيضانات وأعاصير وفشل المحاصيل. وفي جميع أنحاء العالم يعيش الفقراء عادة على مقربة من المصانع القذرة والطرق المزدحمة ومستودعات القمامة».

وقد زادت عمليات حرق أنواع الوقود الأحفوري على صعيد العالم خمس مرات تقريباً منذ عام ١٩٥٠، وتضاعف تقريباً استهلاك المياه العذبة منذ عام ١٩٦٠، وزاد المحصول البحري أربع مرات، وأصبح الآن استهلاك الأخشاب، لأغراض الصناعة ووقوداً منزلياً، أعلى نسبة ٤٠٪ مما كان قبل ٢٥ عاماً. والبلدان المصنعة هي المسؤولة عما يربو على نصف الزيادة في استخدام الموارد، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الدخل والاستهلاك فيها. ويلاحظ التقرير أيضاً ما يلي:

أ - أكثر من نصف الأخشاب، وزهاء ثلاثة أرباع الورق الناتج منها، يستخدمها سكان البلدان المصنعة، مع أن إزالة الغابات تتركز في البلدان النامية.

ب- إن الإفراط في صيد الأسماك من المحيطات بواسطة الأساطيل الصناعية، أدى إلى استنزاف الأرصد السمكية استنزافاً شديداً. في الوقت الذي يعتمد قرابة بليون شخص في ٤٠ بلداً نامياً على الأسماك بوصفها مصدراً رئيساً للبروتين (٠٠٠).

ج- إن خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يسهمون بنسبة ٥٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تتسبب في الاحترار العالمي. ويسهم أفقر خمس سكان العالم بنسبة ثلاثة في المائة فقط، ولكنهم يعيشون في مجتمعات هي الأكثر تعرضاً للفيضانات الساحلية.

ويرى التقرير: أن الفقراء هم الأقل قدرة على حماية أنفسهم من التلوث ومن استنزاف الموارد الطبيعية. فهناك ملايين من البشر يعيشون دون كهرباء أو أنواع وقود أخرى، ويستخدمون الأخشاب وروث الماشية في الطهي والتدفئة. وحوالي ٢,١ مليون حالة وفاة سنوياً ترتبط بتلوث الهواء الذي ينجم عن الدخان والأبخرة في الأسر الفقيرة التي تحرق أنواع الوقود التقليدي. والنساء والأطفال هم الذين يقضون معظم الوقت في مطابخ ينبعث منها الدخان ويعانون من عواقب ذلك.

ويشكل أيضاً استمرار استخدام البنزين -الذي يحتوي على الرصاص- في البلدان النامية خطورة صحية كبرى. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي يتعرض ١٦ مليون من الأطفال دون سن العامين لخطر شديد يتمثل في الإصابة بأضرار في المخ، نتيجة لانبعاثات الرصاص.

وفي مجال استخدام الطاقة أيضاً نجد الفرق الكبير بين الأغنياء والفقراء أيضاً. فمع أن إجمالي استخدام الطاقة العالمي زاد أربع مرات في السنوات الخمسين الماضية، فإن ما يقرب من ثلث سكان العالم (أي بليونين نسمة) يعيشون دون كهرباء، ومن المتوقع

أن يتضاعف مرة أخرى إجمالي استخدام الطاقة خلال السنوات الخمسين القادمة لمصلحة الدول الغنية أيضاً.

ويلاحظ التقرير: أنه على الرغم من معدلات النمو الاستهلاكي المرتفعة هذه، لا تقرب البلدان النامية إطلاقاً من اللحاق بمستويات الاستهلاك في أغنى دول العالم. فاغنى خمس سكان العالم يستهلكون ٤٥ في المائة من جميع اللحوم والأسماك، في حين يستهلك أفقر خمس أقل من ٥ في المائة، فمتوسط استهلاك البروتين في فرنسا يبلغ ١١٥ غراماً يومياً، في حين يبلغ متوسط الاستهلاك في موزمبيق ٣٢ غراماً. وأيضاً فإنهم يستهلكون ٥٨ في المائة من إجمالي الطاقة، في حين يستهلك أفقر خمس دول أقل من ٤ في المائة. فأعلى البلدان دخلاً تولد ٦٥ في المائة من كهرباء العالم. كما أنّ الدول الغنية لديهم ٧٤ في المائة من جميع خطوط الهاتف، في حين يوجد لدى أفقر خمس سكان العالم ١,٥ في المائة. فالسويد وسويسرا والولايات المتحدة لديها أكثر من ٦٠٠ خط هاتفي لكل ١٠٠٠ شخص، في حين يوجد في أفغانستان وكمبوديا وتشاد خط هاتفي واحد لكل ١٠٠٠ شخص.

والدول الغنية تستهلك ٨٤ في المائة من كل الورق، في حين يستهلك أفقر خمس سكان العالم ١,١ في المائة. فالبلد المصنع يستهلك في المتوسط ٧٨,٢ طنّاً من الورق لكل ١٠٠٠ شخص، في حين يبلغ المتوسط لأشد البلدان فقراً ٠,٤ طن لكل ١٠٠٠ شخص. وتملك الدول الغنية ٨٧ في المائة من مركبات العالم، في حين يملك أفقر خمس سكان العالم أقل من واحد في المائة. فالبلدان المصنعة لديها ٤٠٥ سيارات في المتوسط لكل ١٠٠٠ شخص، في حين يبلغ المتوسط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ١١ سيارة لكل ١٠٠٠ شخص.

ويعيش أفقر خمس سكان العالم، وهم المسؤولون عن ٣ في المائة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في مناطق منخفضة هي أشد المناطق تعرضاً لارتفاع مستويات البحار المرتبط بالاحترار العالمي. فمع حدوث ارتفاع قدره متر واحد في مستوى البحر ستفقد بنغلادش ١٧ في المائة من مساحة أرضها. وستفقد مصر ١٢ في المائة من مساحة أرضها، وسيفقد سبعة ملايين مصري منازلهم. وسيختفي أيضاً تحت الأمواج قدر كبير من كتلة الأرض في البلدان الجزرية الصغيرة مثل مالديف وتوفالو.

إن عالم اليوم ظالم بكل معنى الكلمة فيما يرتبط بقضية الفقر والغنى، كما أنه ظالم أيضاً فيما يرتبط بأولويات الإنفاق العام.. ففي مقايضة ما يتم إنفاقه على الحاجات الأساسية في جميع البلدان النامية من جهة،

_____ الصائم بين غنى بلا صدقه وفقير بلا نهاية

وبين ما ينفق على أمور جانبية في الدول الغنية مثل العطور، والأيس كريم، والخمور، يظهر مدى الهوة السحيقة بين أغنياء العالم المترفين وبين حاجات البشر الأساسية، وفيما يلي جدول نشرته الأمم المتحدة بهذا الشأن في عام ١٩٩٨:

١- في الوقت الذي يُصرف على التعليم الأساس لجميع في الدول النامية كلها مبلغ ٦ مليارات دولار..

فإنه يُصرف على أدوات التجميل في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مبلغ ٨ مليارات دولار!

٢- وبينما يُصرف على مياه الشرب والصرف الصحي للجميع في الدول النامية كلها مبلغ ٩ مليارات دولار..

فإنه يُصرف على الأيس كريم في أوروبا وحدها مبلغ ١١ مليار دولار!
٣- وبينما يُصرف على الصحة، والإنجابية لجميع النساء في الدول النامية كلها مبلغ ١٢ مليار دولار..

فإنه يُصرف على العطور وحدها في كل من أوروبا والولايات المتحدة مبلغ ١٢ مليار دولار.

٤- وبينما يُصرف على الصحة والتغذية الأساسيتان في الدول النامية كلها مبلغ ١٣ مليار دولار..

فإنه يُصرف على أغذية الحيوانات المنزلية (كالكلاب والقطط) في كل من أوروبا وأمريكا مبلغ ١٧ مليار دولار..

ويُصرف على السجائر في أوروبا ٥٠ مليار دولار!

ويُصرف على الخمور في أوروبا ١٠٥ مليارات دولار!

ويُصرف على الترفيه عن رجال الأعمال في اليابان ٣٥ مليار دولار.

ويُصرف على المخدرات في العالم ٤٠٠ مليار دولار.

ويُصرف على الإنفاق العسكري في العالم ٧٨٠ مليار دولار.

وهكذا يبدو كم هو بعيد عن العدل، والحق، والإنصاف ما يجري في هذا العالم المنقسم بين أغنياء بلا حساب، وفقراء بلا نهاية، وكم هو بعيد عن العقل مجالات إنفاق الأغنياء لأموالهم.. وكم هو ضروري أن يتبدل هذا الوضع المخزي للبشرية.

والسؤال هو: هل يمكن أن يستمر هذا الوضع؟ وهل النماذج التاريخية تدل على أن هذا النوع من الحياة - حيث هنالك «جثة» للأسياد في جهة، ومنطقة البؤس والفقر من جهة ثانية- يمكن أن يبقى إلى الأبد؟

هل يمكن أن يعيش البشر كما تعيش مثلاً الكلاب التي لا تستطيع أن تستمر في الحياة إلا إذا أطلعت أصحابها في كل شيء، مقابل لقمة الخبز؟

وأساساً هل يجوز أن يتحوّل الإنسان إلى مجرد حيوان لا يفكر إلا في بطنه وفرجه؟

إن التاريخ يثبت أن الناس في النهاية سوف يقاومون الفقر على طريقتهم الخاصة، فالعدالة التي أرادها ربّ العالمين للناس، ضمن حدود الفتنة والامتحان، هذه العدالة تتأثر لنفسها حينما يتم تجاهلها فترة طويلة من الزمن، ومن المصلحة أن يفكر أصحاب المال والقرار بتعقل أكثر، وبنظرة شمولية أوسع لحل مشكلة الفقر التي لا تهدد الدول الفقيرة وحدها، بل تهدد البلاد الغنية أيضاً.

إن الرفاهية لا يمكن تحقيقها ضمن ستار حديدي جديد، وإن كان ذلك الستار مصنوعاً من أكوام من الدولارات والذهب والفضة وما شابه ذلك.

إن الكرة الأرضية أصبحت مثل قرية صغيرة، فإما أن تتحقق فيها العدالة والرفاهية على مستوى الجميع - ولو بنسب متفاوتة- أو لن يتحقق شيء من ذلك لأي أحد!

إن على الأغنياء أن يعرفوا أنه لا يمكنهم أن يعيشوا في بلادهم وهم يعانون من التخمة، وتحيط بهم جبال من الزبدة و الجبن، وأنهار من الحليب، في حين يعاني باقي البشر من الفقر المدقع، والعوز القاتل.. والأمر لا يختلف في جوهره بين جانب المال، والحرية، وجانب العدالة.. فلا يمكن للأغنياء أن يعيشوا أحراراً في بلادهم، ويمنعون الحرية عن الشعوب الأخرى، حتى يؤمّن لهم الحكام المستبدون مصالحهم في بلادهم المنكوبة بهم. وكما في العدالة والحرية، كذلك في السلام..

إن السلام، والعدالة، والحرية لا يمكن إقامتها خلف ستار حديدي مصنوع من القوانين الجائرة، ومدعوم بإرادة الامتياز، ومحروس بكل أنواع الأسلحة الممكنة.

لا أحد سينعم بالعدالة وسط مجتمعات تعاني من الظلم، ولا أحد سينعم بالرخاء في عالم يعاني أكثر سكانه من الفقر، ولا أحد سينعم بالسلام وهو محاط ببلاد تصدر حكوماتها الأمن من الناس.

إن التناقض بين الفقر والغنى، وبين الحاجة والتخمة، وبعبارة أخرى النزاع بين قوى الإنتاج الاجتماعية والاحتكار للثروة، هو تناقض حقيقي على الدوام ولا يمكن حله بالتنكر له، فمجرد تفادي ذكر الفقر، وعدم التوجه إلى العوز الذي تعاني منه شعوب كثيرة في بلاد العالم. إن تفادي ذكر ذلك لا يجدي نفعاً في معالجة الفقر والتخلص من مشاكلها. وتجاهل أوضاع الشعوب في ظل الاستبداد، لن يجعل المتنعمين بالحرية في مأمن من سيئات الطغيان.

إن مجرد الوعظ وإلقاء الخطابات الرنانة عن السلام والعدالة، من دون أن يكون الأثرياء والأقوياء مستعدين لدفع ثمن تحقيقهما بالفعل، لن يخلق أي تغيير حقيقي باتجاه الأمن والعدالة، والاكتفاء بالخطب لا ينطوي إلا على الكثير من خداع الذات ليس أكثر،

فللعادلة ثمنها، وللسلام ثمنه، وللحرية ثمنها.

وثنم العدالة والحرية والسلام هو في تعميمها على الآخرين، وليس في احتكارها لذوات الأقوياء.

فأن يشارك الناس في بعض ما تمتلك من امتيازات، هو ضمانه بقائها لك، أما ألا يشاركوا معك في أي شيء فهو أمر خطير، لأن ذلك يعني أنك لست مستعداً أن تدفع ثمناً لما تحصل عليه، وهذا يعني أنك لن تنعم به.

فلا يمكن تحقيق الرفاهية من دون أي تنازل لمصلحة الفقراء والمظلومين، فلا يمكن منع الحرية عن عشرات الملايين من أبناء البشر، تحت ذريعة أننا نملكها، ولا حاجة بنا إلى أن نمنحها للآخرين.

يجب على الأغنياء أن يعرفوا أن كل جهد يبذل من أجل عالم أكثر عدالة، هو بالضرورة جهد يبذل من أجل استمرار الرفاهية لهم.

قد يمكن بالطبع أن تعيش قلة في عالم لا حدود لترفه، ولكن الفترة الزمنية ستكون قصيرة حتماً، تماماً كما أن باستطاعة دكتاتور مهووس بالسلطة أن يستمر في الحكم، ولكن لفترة قصيرة فقط.

فكلما عُمِّت العدالة، والحرية، والسلام، كان عمر ذلك أطول بالنسبة إلى من يمتلكها. وكلما منعت العدالة، والحرية، والرفاهية عن الناس كان عمرها أقل بالنسبة إليه أيضاً.

* * *

ونعود إلى سؤالنا السابق: هل يمكن معالجة مشكلة الفقر العالمي، وتداعياته البغيضة كالجريمة والاستبداد وما شابه؟

والجواب: نعم، إذا أخلص أصحاب القرار النية في حل هذه المشكلة.

فالجديّة في تناول مشكلة الفقر ضرورية لحلها، ونستطيع أن نقول بكل تأكيد: إن كل الأوضاع المؤسفة التي تعيشها شعوب كثيرة في العالم يمكن أن تنقلب، إذا وفّت الدول الغنية، بالالتزامات التي قدمتها هي بالفعل، وأعطت الأولوية لحل تلك الأوضاع.

تقول بعض الإحصاءات: إن نقص اليود يهدد مليار شخص، ويظل أحد الأسباب الرئيسية للتخلف العقلي في العالم، في حين أن كمية اليود الضرورية لحياة الإنسان تحتويها ملعقة قهوة، وسد هذا النقص لا يكلف إلا مائة مليون دولار، أي ما يعادل ثمن طائرة مقاتلة تصنعها شركة مك دونالد ويسقطها خطأً فني في قيادتها..

وتقول إحصائيات أخرى، أنه لتقليص عدد وفيات الأطفال الذين هم دون الخامسة إلى الثلث.. ولتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النظافة لكل أسرة، ينبغي لبلدان الشمال الغربي أن تحرر مليار دولار أكثر مما أنفق على النمو، وهذا المبلغ أقل بمقدار واحد

من ١٢ من المبالغ التي يخصصها الأوروبيون في سنة واحدة لشراء العطور، وأقل مما يخصصه الأمريكيون في كل سنة لشراء الجعة.

إحصائيات أخرى تقول: إن الصحراء الأفريقية كانت منذ بضع ملايين من السنين غابة كثيفة من الأشجار، ومن الممكن إرجاعها خصبة من جديد من داكار إلى مقديشو، ومن ثم إنهاء المجاعات في أفريقيا. غير أن ذلك يحتاج إلى ثلاثة أنواع من الأشغال: أولاً: سدود هضابية صغيرة، ولاسيما عند محيط الصحراء، لتجميع مياه فصل الأمطار التي قد تؤدي إلى سيول مهلكة.

ثانياً: استخدام حقول الماء الجوفية، وهي قليلة العمق وبالتالي فإنها قليلة التكلفة. ثالثاً: الوصول إلى الجيوب المتحجرة الهائلة المحتوى وهي جيوب عميقة، ولكنها أقل عمقاً بكثير من الحقول البترولية في (حاسي مسعود) حيث يبلغ عمق الحفر ٢٠٠٠ متر للوصول إلى البترول.

إن كلفة مجموع هذه الأشغال -التي إذا نفذت يتم إنقاذ حياة الملايين- يقدرها الاختصاصيون فقط (بمليار دولار ونصف)، وهذا هو سعر حاملة طائرات مع طائراتها الستة والثمانين من طراز (رافال) الفرنسية، وهو أقل بنحو مائة مرة من مجموعة الاعتمادات للتجهيزات العسكرية التي نصّت عليها ميزانيات فرنسا من العام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ أي حوالي (١٥٠ مليار دولار).

إن النفقة التي ينبغي أن تدفع لإخصاب الصحراء تمثل سدس ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من أسلحة للبلدان النامية في عام ١٩٩٢، وهو ما يقدر بـ (١٥٠ مليار دولار).

لقد أشار تقرير للأمم المتحدة أُعلن في عام ١٩٩٧ أنه يمكن القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٠، وربما كان تحديد ذلك بتلك السنة هو تحديد مدلل، إذ يمكن حل هذه المشكلة في فترة أقل إذا كان هنالك اهتمام جدّي لذلك.

إن الأمر يتطلب عدة أمور نستطيع أن نذكرها باختصار:

أولاً: المساهمة في التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، ذلك أن النمو الاقتصادي يسهم بشكل لا مثيل له في خفض معدلات الفقر، لأنه يزيد من فرص العمل والإنتاجية، ويرفع أجور الفقراء ويخصص جزءاً من الموارد العامة للصحة والتعليم. وقد نجحت الهند والصين وماليزيا وموريشيوس وكوريا الجنوبية - وكلها كانت تعاني من مشكلة الفقر لفترة طويلة من الزمن - نجحت في خفض معدل الفقر بشكل حاد خلال العشرين سنة الماضية، وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تعديل التفاوت الهيكلية في توزيع الخدمات الزراعية، والائتمانية، والسكنية، والإجتماعية ومحاولة فرض تكافؤ الفرص في التعليم، والعمل في البلاد الفقيرة، من خلال

سن قوانين تقلص عدم التكافؤ الموجود فيها.

ثالثاً: رفع القدرة الإنتاجية في الزراعة من خلال تصدير نتائج الاختبارات والتقدم العلمي الذي حصل في الهندسة الزراعية، إلى البلاد الفقيرة. إن غالبية الفقراء هم في الدول النامية ويعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم، ومعنى ذلك أن رفع الإنتاج الزراعي يكون في مصلحة الفقير من جهة، وفي مصلحة الغني الذي سيأكل ذلك الناتج من جهة أخرى. ولقد تمكنت الصين واليابان وكوريا الجنوبية من خفض معدل الفقر من خلال مشروعات زراعية كثيرة بالاعتماد على نتائج التقدم العلمي في تلك المجالات.

رابعاً: النهوض بالمشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.

خامساً: استخدام الائتمانات والمدخرات لتحسين البنية الأساسية في الدول الفقيرة. إن على صندوق النقد الدولي أن يغيّر من سياسته لكي يكون في منفعة الفقراء، وليس في منفعة الأغنياء وحدهم.

إن الديون التي تذهب إلى جيوب الحكام المستبدين يجب أن يكون هناك إشراف على صرفها، بحيث تصرف في تحسين البنية الاقتصادية وليس للصرف غير المنظم.. وترتيب برنامج عاجل لاستغلال المساعدات الدولية،

والموارد الوطنية والديون في خدمات اجتماعية أساسية في الدول الفقيرة.

سادساً: شطب ديون الدول الفقيرة المدينة.

صحيح أن جهوداً متواضعة بذلت في هذا المجال فيما سمي بـ(نادي باريس) إلا أنه منذ العام ١٩٩٤ شرع هذا النادي بإجراء مفاوضات منفردة مع بلدان أفريقيا المعروفة بطاعتها لصندوق النقد الدولي بهدف تقليص المديونيات، وأعرب النادي عن نيته في خفض هذه المديونيات بنسبة تصل إلى ٦٧٪ في حالة البلدان ذات المديونيات الأكثر ارتفاعاً، ولكن الشروط التي وضعها النادي لمشاركة هذه البلدان في المفاوضات بلغت حدّاً من التشدد أصبحت معه قيمة التخفيض زهيدة جدّاً، فأوغندا وهي الدوبة التي شملتها أكثر من غيرها أريحية (نادي باريس) لم تحصل إلا على تخفيض بلغ ٣٪ من إجمالي مديونيتها الخارجية، كما أن مجموع الشطبيات والتخفيضات التي منحت لجميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٥ لا تمثل سوى ١٪ من إجمالي مديونياتها، وهذا التلاعب بالألفاظ في قضية الشطب يجب تجنبه، والعمل بالفعل على شطب المديونيات في هذه الدول، والجدية في قضية الشطب وعدم إستغلال مسألة الديون أو تخفيضها لزيادة الأرباح من الدول المديونة.

لقد قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس في العام ١٩٩٦ بمبادرة، قالوا عنها: إنها جديدة، بهدف مساعدة البلدان الأكثر فقراً والأكثر مديونية لمساعدتها على تحمل دفع خدمات ديونها التي تبلغ أكثر من مائتي مليار دولار، وكان من المنتظر أن تبدأ العمل بتلك المبادرة في عام ١٩٩٩ ولكن كما يقول (أريك تولسين) -رئيس لجنة شطب ديون

العالم الثالث-: فإن أكثرها لن يبدأ قبل الألف الثالث للميلاد.

فقد أعرب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن استعدادهما لتجميع «سبعة مليارات دولار» على الأكثر لتمويل مبادراتهم، أي ما يقرب من المبلغ الذي صرف لتنفيذ مدينة ألعاب (ورلديزني) في فرنسا، وما يقل ثلاثين ضعفاً عن المائتي مليار دولار التي تبخرت في البورصات الآسيوية في شهر آب في عام ١٩٩٧.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن المديونية الخارجية لبلدان أفريقيا السوداء، والتي يعيش فيها أكثر من ١٠٪ من سكان العالم، هذه المديونية لا تمثل إلا أقل من ١٪ من مجمل المديونية العالمية بالدولار، وبالنظر إلى الثمن الاجتماعي إلى هذه المديونية، وما يترتب على ذلك من تخلف في هذه البلدان، واستمرار الفقر فإن رفض شطب هذه المديونية هو رفض لم يد المعونة لمن يتهدهه خطر الموت.

وفي الحق فإن الخطوة الأولى لأية مساعدة للدول الأكثر عوزاً، هي أن يضع المجتمع الدولي ميزانية معينة لحذف الفقر.

فكما أن العالم اهتم بالقضاء على بعض الأمراض كالجدري واستطاع أن يفعل ذلك، فإن باستطاعة العالم أن يقضي على مرض الفقر، من خلال وضع ميزانية خاصة للقضاء عليه، بشرط ألا تكون هذه الميزانية تحت رحمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وألا يصبح هو أيضاً وسيلة لزيادة الديون على الدول المدينة، وزيادة أرباح للدول المساعدة.

وحسب برنامج الأمم المتحدة فإن ما تحتاج إليه البشرية للتغلب على الفقر، هو مبلغ ثمانين مليار دولار، وهذا المبلغ لم يمثل إلا ١٠٪ من الإنفاق العسكري العالمي في سنة ١٩٩٥ وهو يمثل ١٪ فقط من الدخل العالمي.

إن ما يحتاج إليه الإنسان للقضاء على الفقر هو إعادة ترتيب الأولويات، فالبشرية بالنتيجة تصرف الكثير من الأموال، ولكن ليس على ما تحتاج إليه أكثر..

سابعاً: ضرورة معاملة منتجات الدول النامية على قدم وساق مع منتجات الدول الصناعية، وخاصة الصادرات الزراعية.

ثامناً: لابد من اعتماد سياسة متشددة مع الحكام المستبدين فيما يرتبط بقضية المساعدات والديون، ويمكن تشريع نظام يجمّد الأموال التي يملكها الحكام المستبدون في مصارف البلدان الغنية، وذلك بهدف تمكين المنظمات الإنسانية في كل بلد من التدخل لصرف هذه الأموال في مجالاتها المحددة، تحت إشراف السلطات القضائية والتشريعية، فإذا ما تبين أن هذه الأموال قد حصلت بطرق غير شرعية ينبغي عندها أن تستعاد هذه الأموال لتصرف في تمويل صناديق التنمية الاجتماعية بإشراف عام، ومن ثم فإن ما يجب العمل به هو ربط مساعدة الدول الفقيرة بإتاحة الفرصة للناس، وإعطاء الحرية للشعب، وعدم مساعدة الحكام المستبدين. وبعبارة أخرى فك الارتباط ما بين الأغنياء في الدول الغنية، وما

بين المستبدين في الدول الفقيرة.

وهكذا نجد أن مشكلة الفقر ليست قضاءً وقدرًا على البشرية، وإنما يمكن معالجتها إذا توافرت النية، والجدية، والمبادرة اللّازمة، واستطعنا أن نحدّ من جشع الدول الغنية التي تريد أن تزداد غنى على حساب الفقراء المعوزين.

وإلا فإن العالم لن يستمر بين غنى بلا حدود وفقر بلا نهاية □